

Distr.
GENERAL

المكوك الدولية
لحقوق الانسان



HRI/CORE/1/Add.18/Rev.1
3 January 1994
Original: ARABIC

وثيقة أساسية تشكل جزءاً
من تقارير الدول الاطراف

الأردن

[٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣]

المحتويات

| <u>المفحة</u> | <u>الفقرات</u> | |
|---------------|----------------|---|
| ٢ | ١ - ١٦ | معلومات عامة |
| ٢ | ١ - ٨ | الف - الأرض والسكان |
| ٤ | ٩ - ١١ | بباء - الوضع الاقتصادي خلال عام ١٩٩١ |
| ٥ | ١٢ - ١٤ | جيم - البطالة |
| ٦ | ١٥ - ١٦ | دال - الامية |
| ٧ | ١٧ - ٣٥ | ثانيا - الهيكل السياسي العام |
| ١٢ | ٣٦ - ٤٠ | ثالثا - الاطار القانوني العام الذي يضمن حماية حقوق الإنسان .. |
| ١٤ | ٤١ - ٤٥ | رابعا - الاعلام وتعريف الجمهور |

أولا - معلومات عامة

ألف - الأرض والسكان

١ - بلغ عدد سكان الاردن المقدر حتى نهاية ١٩٩١ ، ٣ ٨٨٨ ٠٠٠ نسمة (منهم ٤٠٠ ٢ ٠٠٥ ذكور) موزعين على محافظات المملكة المختلفة حسب الجدول المرفق (جدول رقم ١) * . وبلغ الحضر منهم (اجمالي السكان) حسب احصائيات عام ١٩٩١ ، ٣ ٠٢٩ ٠٠٠ والريف ٨٥٨ ٠٠٠ . ويقدم بالحضر التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها ٥ آلاف نسمة .

٢ - وهذا البلد ذو التعداد السكاني المذكور سابقا والذي يشغل ما مساحته ٩٠ ألف كم^٢ ، تعتبر معدلات النمو السكاني فيه من أعلى النسب في العالم ، حيث تشير الاحصائيات بأن نسبة النمو الطبيعي هي (٣,٨ في المائة) وان معدل الزيادة السنوية في السكان تبلغ (٣,٩٦ في المائة) وان نسبة الذكور (٥٢,٤ في المائة) ، والاناث (٤٧,٦ في المائة) . ويشكل صغار السن دون الثامنة عشرة نسبة (٥٠,٦ في المائة) من مجموع الذكور (السكان) ونسبة الاناث (٥١,٠ في المائة) من مجموع الاناث (السكان) ، أما صغار السن دون الخامسة عشرة من العمر فإن نسبتهم إلى المجموع العام للسكان بين جنسهم من الذكور ٤٢,٥ في المائة من مجموع الذكور ومن الاناث ٤٣,٠ في المائة من مجموع الاناث والذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة فيشكلون ما نسبته (٣,٩ في المائة) من السكان (ذكورا) ، و(٢,٤ في المائة) اناثا . وتبلغ نسبة السكان في المدن (٦٤,٧ في المائة) نتيجة للتضخم الكبير في المدن الرئيسية مثل عمان والزرقاء وأربد .

٣ - ان التوزيع السكاني في الاردن بمقارنته مع المساحة العامة غير متساو ، فنجد مثلا أن أكثر من نصف السكان تقريبا يسكنون العاصمة وضواحيها ومنطقة حوض نهر الأردن . ومن الملاحظ أن كثافة السكان تزداد كلما اتجهنا إلى شمال البلاد حيث تصل إلى ٥٨ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد . بينما تقل الكثافة في مناطق الجنوب حيث تصل إلى ١٥ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد في الكرك ، و٨ أشخاص في معـان . أما في المناطق المحراوية والتي تشكل المساحة الكبرى من البلاد والتي تقارب (٧٧ في المائة) من المساحة الكلية للضفة الشرقية فتبلغ الكثافة السكانية فيها شخص واحد في الكيلومتر المربع الواحد .

* متاح للرجوع إليه في ملفات الامانة .

٤ - ويشكل العرب في الاردن غالبية السكان حيث تصل نسبتهم إلى (٩٨ في المائة) من مجموع السكان . والباقيون من أصل غير عربي جاءوا إلى البلاد وتوطنوا فيها في نهاية (السبعينات) من القرن الماضي . ومن الجدير ذكره أن هؤلاء المواطنين جاء أغلبهم من منطقة القفقاس مثل الشركس والشيشان والداغستان ومن مناطق أخرى كالارمن والاكسراد والأتراك وغيرهم . وللأقليات في الاردن الحق الكامل بالتمتع بحريتها في كل حقوقها السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية اضافة إلى حقوقها الدينية .

٥ - ودين الدولة هو الاسلام واللغة العربية هي لغتها الرسمية (المادة ٢ من الدستور الاردني) ، اضافة إلى ذلك هنالك نسبة بسيطة من السكان تقدر ب (٣ في المائة) تدبّن الدين المسيحي .

٦ - ومن أهم المؤشرات الديمغرافية المتعلقة بموضوع السكان (الاحصاءات الحيوية خلال عام ١٩٩١) ما يلي:

(أ) يقدر معدل المواليد الخام ، والذي يعرف بأنه عدد المواليد في سنة ميلادية لكل ألف من السكان في منتصف تلك السنة بحوالي ٣٤ ؛
(ب) يقدر معدل الوفيات الخام والذي يعرف بأنه عدد الوفيات في سنة ميلادية لكل ألف من السكان في منتصف تلك السنة بحوالي ٦ ؛
(ج) أما فيما يتعلق بعدد المواليد الاحياء والوفيات خلال عام ١٩٩١ فقد بلغ المجموع العام للمواليد - (١٧٧ ١٥٠) منهم ٧٢ ٨٢١ من الاناث ، وللوفيات ١١ ٢٦٨ منهم ٤ ٥١٠ من الاناث . أما عدد سكان المملكة المقدر لعام ١٩٩١ حسب الجنس وفئة العمر فهو مبين في الجدول المرفق (جدول رقم ٢) * .

٧ - ويجتاز الاردن مرحلة من مراحل تطوره الاجتماعي والاقتصادي ، حيث يشهد تحسولا ديمقراطيا تنمويا في جميع المجالات بهدف ارساء بناء أساسي جديد لقاعدة اجتماعية اقتصادية متينة تعزز مسيرته نحو التقدم والرفق وتحقيق الافضل لشعبه في مجالات الحياة المختلفة كالتعليم والعمل والصحة وغيرها بشكل يتفق مع ايدولوجية المجتمع وفلسفته السياسية والاجتماعية وينسجم مع تطلعاته وقيمه الانسانية ومع المشاركة الايجابية في المسيرة الإنسانية نحو السلام والامن للجميع .

٨ - وفي ظل محدودية الموارد الاقتصادية ورأس المال وعدم استقرار المنطقة حيث ألفت الحروب المتعاقبة في المنطقة على البلاد مسؤوليات مادية ومعنوية كبيرة ، فإن الحكومة تسعى جاهدا لاصلاح الخلل الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وكرامة العيش للجميع الذي هو مطمح تاريخي أصيل في الثقافة العربية الاسلامية ، منتفعين من تجارب الأمم التي تجاوزت التخلف وحققت تقدما ورخاء كبيرا .

باء - الوضع الاقتصادي خلال عام ١٩٩١

٩ - شهد عام ١٩٩١ وخاصة النصف الثاني منه تحسنا واضحا في الاداء الاقتصادي الاردني ، الذي تمكن من استئناف مسيرته التنموية ، بمعدلات ما زالت متواضعة بالنسبة لوتأثيرها السابقة التي سادت عقد السبعينات ، واستعادة الاستقرار النقدي والمالي ، بعد أن استطاع التكيف مع الأوضاع المستجدة والناجمة عن أزمة الخليج وما ترتب عليها من عودة أعداد كبيرة من المغتربين الأردنيين العاملين في دول الخليج العربي ، وتوقف تدفق المساعدات العربية إلى الأردن ، وخسارة الأسواق التقليدية لبعض الصادرات الأردنية .

١٠ - لقد أظهرت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية تحسنا ملحوظا عام ١٩٩١ خاصة فيما يتعلق باستقرار سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية ، وتوفر السيولة في البنوك التجارية ، وبناء مستوى مرتفع من احتياطات المملكة من العملات الأجنبية . كما تمكن الاقتصاد الاردني من تحقيق معدلات نمو ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، علاوة على تحسن أداء الموازنة العامة للدولة والمتمثل في انخفاض العجز المالي فيها بسبب نمو الإيرادات العامة بمعدلات تفوق بكثير نمو النفقات العامة . إضافة إلى ذلك فقد تحسن وضع ميزان المدفوعات متأثرا بشكل كبير من تحويل عدد كبير من الأردنيين العائدين من الخارج لمدخراتهم إلى داخل المملكة .

١١ - وفيما يلي عرض موجز لاتجاهات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال عام ١٩٩١:

(أ) حقق الناتج المحلي الاجمالي لسعر الكلفة الجاري ارتفاعا بنسبة (٧,٧ في المائة) عام ١٩٩١ أي بنمو نسبته ٦,٥ في المائة لعام ١٩٩٠ . كما نما الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري بنسبة (٧,١ في المائة) في عام ١٩٩١ مقابل (٩,٠ في المائة) للعام السابق . أما بالأسعار الثابتة فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة بنسبة (١ في المائة) في عام ١٩٩١ مقابل انخفاض نسبته (٣,٣ في المائة) للعام الماضي ، كما نما الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق (٥,٥ في المائة) مقابل تراجع طفيف بلغت نسبته (١,٠ في المائة) لعام ١٩٩٠ ؛

(ب) أظهر المستوى العام للأسعار في المملكة تراجعا ملموسا في معدل نموه خلال عام ١٩٩١ ، حيث ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لعام ١٩٩١ بنسبة (٢,٨ في المائة) مقابل (١٦,١ في المائة) عام ١٩٩٠ . ويعود هذا التراجع إلى تبني عدد من الاجراءات والسياسات النقدية التي تهدف إلى المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار ، إضافة إلى الاجراءات والسياسات المالية والتي من أبرزها تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من السلع الاستهلاكية ؛

(ج) على ضوء التطورات التي شهدتها الإيرادات والنفقات العامة ، فقد ارتفعت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري من

(٣٥,٨ في المائة) عام ١٩٩٠ إلى (٢٨,٨ في المائة) عام ١٩٩١ . كما سجلت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا طفيفا لتصل إلى (٣٩,٨ في المائة) عام ١٩٩١ مقابل (٣٩,٤ في المائة) عام ١٩٩٠ . اضافة إلى ما سبق ، فقد ارتفعت نسبة تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة من (٩٠,٩ في المائة) عام ١٩٩٠ إلى (٩٧,٦ في المائة) عام ١٩٩١ . أما نسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية ، فقد تراجعت لتصل إلى (٨٧,٥ في المائة) مقابل (٨٨,٤ في المائة) عام ١٩٩٠ . كما بقيت نسبة الايرادات المحلية إلى الناتج المحلي الاجمالي عند نفس مستوى العام السابق حيث بلغت (٢٨,٤ في المائة) في حين ارتفعت نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الاجمالي من (٣٢,١ في المائة) عام ١٩٩٠ إلى (٣٢,٤ في المائة) عام ١٩٩١ ؛

(د) سجل الرصيد القائم لمديونية الاردن الخارجية (المحتسب باستبعاد التسديدات من اجمالي حجم القروض التي تم التعاقد عليها) انخفاضا ملموسا نسبته (٨,٩ في المائة) ليصل إلى ٥ ٥١٦,٨ مليون دينار مقابل ٦ ٠٥٢,٥ في عام ١٩٩٠ . وقد كان هذا الانخفاض محصلة لالغاء بعض القروض المتعاقد عليها والغاء بعض عقود تأجير الطائرات الخاصة بالملكية الأردنية وارتفاع تسديدات القروض الخارجية . وقد ترتب على ذلك انخفاض نسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي لتصل إلى (١٩٦,٦ في المائة) مقابل (٢٣١,٢ في المائة) عام ١٩٩٠ ؛

(هـ) أظهر ميزان المدفوعات خلال عام ١٩٩١ تطورا ايجابيا واضحا في مختلف بنوده الرئيسية أدى إلى تحقيق وفر في الميزان الأساسي بقيمة (٤٦٤,٢ في المائة) مليون دينار مقابل وفر بلغ (٢٠٥,٧) مليون دينار عام ١٩٩٠ ؛

(و) تأثر قطاع التجارة الخارجية السلعية (المصادر الوطنية + المستوردات) بإحداث أزمة الخليج والتطورات الاقتصادية الناجمة عنها ، حيث سجل ذلك القطاع ، وللمرة الأولى منذ عدة سنوات ، انخفاضا نسبته (١,٢ في المائة) مقارنة بنمو نسبته (٣٢,٥ في المائة) عام ١٩٩٠ . وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض الصادرات الوطنية والمستوردات بالنسبتين (٢,٢ في المائة) و(٠,٩ في المائة) على الترتيب . وقد ترتب على ذلك انخفاض نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي من (٨٩,٣ في المائة) عام ١٩٩٠ إلى (٨٢,٣ في المائة) عام ١٩٩١ . كذلك انخفض نصيب الفرد من التجارة الخارجية إلى ٦٣٣,٥ دينار مقابل ٦٧٧,١ دينار لعام ١٩٩٠ .

جيم - البطالة

١٢ - أولت الدولة مشكلة البطالة كل اهتمام ، ودارت مناقشات موسعة حولها في جلسات مجلس الأمة ، كم حرصت الحكومة على توفير أكبر قدر من فرص العمل للباحثين عن الوظيفة في القطاع الحكومي ، وشكلت لجنة وزارية لمعالجة ظاهرة البطالة ، وركزت

الحكومة على برامج التأهيل والتدريب المهني وأنشأت صندوقاً للمعونة الوطنية ، وقامت وزارة العمل بتطوير أجهزتها وزيادة فعاليتها ونجحت بتوفير ٦ ٣٠٠ فرمة عمل خلال عام ١٩٩٠ ، إضافة إلى ٢ ٣٤٦ موظفاً تم تعيينهم من قبل ديوان الخدمة المدنية ، إلا أن الأعداد الضخمة لخريجي التعليم الأكاديمي بشكل رئيسي زادت من حدة ظاهرة البطالة ، وأدت الأوضاع في المنطقة العربية ولا سيما أزمة الخليج إلى تفاقم هذه المشكلة نتيجة عودة أعداد كبيرة من المغتربين العاملين في تلك الدول إلى وطنهم الأم ، وكذلك يتوقع أن يترتب على عودة هؤلاء المغتربين زيادة أعداد العاطلين عن العمل في الاقتصاد الأردني بحوالي ٦٠ ألف شخص ويزداد هذا العدد بازدياد أعداد العائدين .

١٣ - وبلغ عدد طلبات التوظيف التي تسلمها ديوان الخدمة المدنية خلال عام ١٩٩٠ - ٤٧ ٥٥٥ طلباً موزعة على مختلف المؤهلات العلمية (جامعيون ، دبلوم كليات مجتمع وثانوية عامة) ، شكلت الإناث ما نسبته (٦٨ في المائة) من مجموع طلبات التوظيف لعام ١٩٩٠ .

١٤ - وبلغت نسبة الملتحقين بالقوى العاملة من الذين أعمارهم دون الخامسة عشرة :
ذكور ٣,٢ في المائة (من مجموع الذكور دون سن الخامسة عشرة) ؛
إناث ٠,٣ في المائة (من مجموع الإناث دون سن الخامسة عشرة) .

دال - الأمية

١٥ - اتخذت الحكومة تدابير خاصة لاتاحة الفرص لجميع الراغبين في التعليم من خلال برامج الدراسات المسائية والصيفية والدورات المهنية ، ففتحت وزارة التربية والتعليم مراكز لمحو الأمية في مختلف مناطق المملكة ، وأوجدت مركزاً تعليمياً لكل ١٥ شخصاً (دارساً) أينما وجدوا ، ويتم هذا التعليم بشكل مجاني وتوزع الكتب المدرسية والقرطاسية فيه بشكل مجاني أيضاً .

١٦ - وبلغت نسبة الأمية الإجمالية عام ١٩٨٧ (٢٢,٨٢ في المائة) بين السكان ممن ١٥ سنة فأكثر ، حيث بلغت نسبة الذكور منهم (١٢,٨٥ في المائة) ونسبة الإناث (٣٣,٤٤ في المائة) ، ومن الجدير ذكره بأن هذه النسب في تناقص مستمر نتيجة لما تقوم به الحكومة ومختلف المؤسسات ذات العلاقة لمحو الأمية .

ثانيا - الهيكل السياسي العام

١٧ - كان الأردن منذ أقدم العصور منطقة استقرار بشري وازدهار حضاري ، وموطنا لكثير من الهجرات السامية العربية ، وقد شيد الإنسان فيه حضارات لا تزال معالمها ماثلة للعيان . ومنذ مطلع القرن الثاني عشر الميلادي عرفت المنطقة تشكيلات ادارية خلال العصرين المملوكي والعثماني ، كما عرف الأردن ، شأنه شأن الاقطار العربية المجاورة ، قيام مجالس للادارة المحلية شارك فيها السكان ، غير أنه عانى في المراحل الأخيرة للحكم العثماني من التمييز ، مما دعاهم إلى الاحتجاج على السياسة الطورانية ورفضها ، والثورة على الحكم الذي تمثله تلك السياسة ، فكانت ثورتهم عليه نتيجة حتمية لسياسة التتريك وكثرة الظلم وسوء الاوضاع الاقتصادية ، وتزايد الفساد الاداري ، وعجز الدولة العثمانية عن توفير الامن والاستقرار في الديار العربية عامة . وكان المشروع القومي النهضوي للثورة العربية الكبرى التي انطلقت في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩١٦ ، يهدف إلى توحيد اقطار المشرق العربي في دولة عربية واحدة تضم العراق والحجاز وبلاد الشام ومن ضمنها الأردن وفلسطين .

١٨ - وعلى هذا الاساس ، اعلن الامير فيصل الاول تأليف أول حكومة عربية في دمشق في الخامس من تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩١٨ ، لكن بريطانيا أصدرت في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه بيانا يقضي بتقسيم سوريا الطبيعية إلى ثلاث مناطق ، تنفيذا لاتفاقية سايكس بيكو التي عقدت عام ١٩١٦ ، وتمكينها لبريطانيا من تنفيذ وعدها للحركة الصهيونية بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، إلا أن ممثلي الشعب في المشرق العربي الذي اجتمعوا في المؤتمر السوري العام الذي انعقد في دمشق من ٦-٨ آذار/مارس عام ١٩٢٠ رفضوا هذا التقسيم ، وأعلنوا وحدة البلاد السورية بحدودها الطبيعية واستقلالها ، ونادوا بفيصل الاول ملكا عليها . غير أن بريطانيا وفرنسا لم تعترفا بإرادة الأمة ، واتفقتا في مؤتمر سان ريمو في ٢٥ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠ على فرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان ، وفرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين وشرق الأردن . وعلى الرغم من المقاومة العربية للمخططات الاستعمارية ، فإن المستعمر قد فرض أمرا واقعا بالقوة ، نتيجة للتفوق العسكري الذي أحرزه على المجاهدين العرب في معارك كثيرة ، كان آخرها معركة ميسلون في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٢٠ .

١٩ - وقبل انهيار الحكم العربي في سوريا ، كانت القوات البريطانية قد انسحبت من جميع الأراضي السورية ، واحتل الفرنسيون دمشق ولكن قواتهم لم تدخل الأراضي الأردنية فبقيت خالية من أي قوة أجنبية ، وعندما تقرر وضع الأردن تحت النفوذ البريطاني تنفيذا لاتفاقية سايكس بيكو ، عين المندوب السامي البريطاني في فلسطين عددا من ضباطه لادارة المناطق في شرق الأردن .

٢٠ - وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٢١ ، توصل البريطانيون إلى تسوية سياسية مع الأمير عبد الله قضت بتأسيس أول حكومة وطنية موحدة في شرق الأردن برئاسته ، وشارك رجالات حزب الاستقلال في تلك الحكومة ، وكان تأليفها دليلا واضحا على عمق الانتماء القومي الذي يتمتع به أبناء الأردن . ولكن السنوات الأربع التالية شهدت صراعا مريرا بين ما تمثله الحكومة الجديدة من تطلعات قومية وسعي إلى تحرير سوريا ، وبين مصالح بريطانيا وفرنسا في المنطقة ، وانتهى هذا الصراع في أواخر آب/أغسطس ١٩٢٤ ببسط سيطرة الانتداب البريطاني على الأمور الادارية والمالية والعسكرية في الأردن . وعلى الرغم من اعتراف بريطانيا باستقلال امارة شرق الأردن في ٢٥ أيار/مايو عام ١٩٢٣ ، ووعدها بعقد اتفاقية لتثبيت العلاقة بين البلدين وتحديد الوضع الدستوري للبلاد ، فإن المعاهدة البريطانية الأردنية الأولى التي عقدت في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٢٨ ، لم تحقق مطالب الأردنيين في دولة مستقلة كاملة السيادة ، مما أثار استياء الشعب الأردني وسخطه على تلك المعاهدة وأدى به إلى السعي لعقد أول مؤتمر وطني للنظر في بنود المعاهدة والاتفاق على خطة العمل السياسي .

٢١ - وانعقد ذلك المؤتمر في عمان في ٢٥ تموز/يوليه عام ١٩٢٨ ، واعتبر المؤتمر نفسه ممثلا شرعيا للشعب الأردني ، كما انبثقت عنه لجنة تنفيذية تولت قيادة الحركة الوطنية الأردنية ، وأصدر "الميثاق الوطني الأردني" ، فكان أول وثيقة سياسية وطنية ذات برنامج محدد ، حددت فيه الشواهد السياسية للإمارة في تلك المرحلة ، والتي كان من أبرزها:

- (أ) ان امارة شرق الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة ، تدار بحكومة دستورية مستقلة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن الحسين المعظم وأعقابيه من بعده ؛
- (ب) عدم الاعتراف بمبدأ الانتداب إلا كمساعدة فنية نزيهة لمصلحة البلاد ؛
- (ج) اعتبار وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود مخالفا لعهود بريطانيا ؛
- (د) كل انتخاب للنياحة العامة يقع في شرق الأردن على غير قواعد التمثيل الصحيح وعلى أساس عدم مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي لا يعتبر انتخابا ممثلا لإرادة الأمة وسيادتها القومية ضمن القواعد الدستورية ؛
- (هـ) رفض تجنيد لا يكون صادرا عن حكومة دستورية مسؤولة باعتبار أن التجنيد جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية .

٢٢ - وحكمت هذه المبادئ الهامة النضال السياسي للشعب الأردني لسنوات متعددة لاحقة ، حتى أبرمت المعاهدة البريطانية الأردنية الثانية في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٤٦ ، واعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال شرقي الأردن باسم المملكة الأردنية الهاشمية .

٢٣ - وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٤٦ ، اجتمع المجلس التشريعي الاردني ، وقرر بالاجماع ، اعلان البلاد الاردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية وراثية نيابية واعلان البيعة للملك عبد الله بن الحسين بوصفه ملكاً دستورياً على رأس الدولة الاردنية ، وقرار تعديل القانون الاساسي الاردني على هذا الاساس . وفي ١٩٥٠ أصدر مجلس الأمة الاردني قراره بتأييد وحدة ضفتي الاردن ضمن اطار المملكة الاردنية الهاشمية . وتلاحقت التطورات السياسية في البلاد ، كما استمر تطور المؤسسات فيها ، اذ أصدر الملك طلال الاول الدستور الاردني الجديد بعد اقراره من مجلس الأمة في كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٢ ، ونص الدستور على أن الشعب الاردني جزء من الأمة العربية ، وان نظام الحكم في المملكة نيابي ملكي ، وان الأمة هي مصدر السلطات .

٢٤ - وفي ١١ آب/أغسطس ١٩٥٢ ، نودي بالحسين ملكاً للمملكة الاردنية الهاشمية ، وعندما تسلم جلالته سلطاته الدستورية في ٢ أيار/مايو ١٩٥٣ ، أخذ التوجه الديمقراطي يتعزز في البلاد ، واتسمت مرحلة الانفتاح على الشعب بالتطلع العام نحو مزيد من الحريات والتطلع إلى بناء مؤسسات الدولة العصرية وتحديثها . وفي عام ١٩٥٤ أجري تعديل على الدستور لتعزيز التوجه الديمقراطي ، وبموجب هذا التعديل الذي أصبح نافذ المفعول في الاول من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٥ ، أصبحت الحكومة مسؤولة أمام مجلس النواب ، وترتب عليها أن تقدم بيانها الوزاري إلى المجلس وأن تطلب الثقة على أساسه .

٢٥ - وفي الاول من آذار/مارس عام ١٩٥٦ ، قام جلاله الملك الحسين بتعريب قيادة الجيش واقصاء الضباط البريطانيين عنه ، وكانت هذه الخطوة انجازاً كبيراً أكدت مفهوم السيادة الوطنية والقومية .

٢٦ - وفي أواخر عام ١٩٥٦ ، أجريت أول انتخابات نيابية أردنية على أساس التعددية الحزبية والسياسية ، وتألقت وزارة برلمانية تحقق في عهدها توقيع اتفاقية التضامن العربي في كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٧ ، وانهاء المعاهدة البريطانية الاردنية في ١٣ آذار/مارس من العام نفسه ، ولاء القوات البريطانية عن البلاد . ولكن هذه المرحلة لم تستمر طويلاً ، اذ تعثرت التجربة الديمقراطية لأسباب داخلية وخارجية مختلفة . وعندما شنت اسرائيل الحرب على الدول العربية في ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، خاض الاردن الحرب التزاماً بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك . وقد جاء احتلال اسرائيل للضفة الغربية من المملكة والجلولان وسيناء ضربة قاصمة كان لها أبلغ الأثر على كافة الجوانب المختلفة في الاردن وفي الوطن العربي كله .

٢٧ - ونتيجة للاستقرار ، وازدياد الوعي السياسي العام لدى المواطنين الاردنيين ، وما شهدته البلاد من تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة ، فقد دخل الاردن منذ منتصف عقد السبعينات مرحلة جديدة تحققت خلالها انجازات هامة ، وكان من أبرزها اقامة عدد من المشاريع الانتاجية الكبيرة ، واستكمال اقامة معظم البنى الاساسية في المملكة ، كما حقق الاقتصاد معدلات نمو عالية ، وحدث توسع كبير في التعليم .

٢٨ - لقد كان نهج جلالة الملك حسين وما زال منذ توليه العرش الاردني المحافظة على الدستور وتعميق مفهوم الديمقراطية ، إلا أن الحياة البرلمانية في الاردن تعرضت إلى منعطف خطير بسبب ظروف الاحتلال الاسرائيلي للضفة العربية عام ١٩٦٧ والاضاع العربية والدولية .

٢٩ - بتاريخ ٣١/تموز/يوليه ١٩٨٨ أعلن الأردن قراره بفك الارتباط القانوني والاداري بالضفة الغربية الذي جاء تجاوبا مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية ، ومع القناعة العربية السائدة بأن مثل هذه الاجراء سيسهم في دعم نضال الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره على أرضه الوطنية .

٣٠ - وأجريت الانتخابات العامة في أواخر ١٩٨٩ ، فتحقق بذلك قيام الركن الاول في صرح البناء الديمقراطي ، وبدأت مرحلة جديدة من التوجه الديمقراطي ، ورافق ذلك انفراجا سياسيا واسعا شارك فيه الجميع .

٣١ - ان الدولة الاردنية هي دولة قانون بالمفهوم العمري الحديث للدولة الديمقراطية ، وهي دولة المواطنين جميعا ، وهي تستمد قوتها من التطبيق الفعلي المعلن لمبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص ، واتاحة المجال للشعب الاردني ، للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحماية شؤونهم ، بما يحقق للمواطنين الاستقرار النفسي والاطمئنان والثقة بالمستقبل والغيرة على مؤسسات الدولة والاعتزاز بشرف الانتماء إلى الوطن . وهذه دولة القانون التي تلتزم بمبدأ سيادة القانون ، وتستمد شرعيتها وسلطاتها وفعاليتها من ارادة الشعب الحرة ، كما تلتزم كل السلطات فيها بتوفير الضمانات القانونية والقضائية والادارية ، لحماية حقوق الإنسان وكرامته وحياته الاساسية التي أرسى الاسلام قواعدها ، وأكدها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع المواثيق الدولية والاتفاقيات الصادرة عن الامم المتحدة بهذا الخصوص .

٣٢ - وأهم المرتكزات الاساسية لدولة القانون هي:

(١) الالتزام بأحكام الدستور نصا وروحا ، في أعمال السلطات الثلاث في

اطار أولوية الحق ؛

- (ب) الالتزام بمبدأ سيادة القانون ، في اطار الرقابة الكاملة للسلطة القضائية المستقلة ؛
- (ج) الالتزام بممارسة الديمقراطية وبمبادئ العدالة الاجتماعية ومقتضياتها ؛
- (د) التأكيد على أن تكون القوانين عامة ، وقوانين الاحزاب والانتخابات والمطبوعات خاصة ، ملتزمة باحترام حقوق المواطن الاساسية وحرياته ؛
- (هـ) اعتماد أسلوب الحوار الديمقراطي في التعبير عن الرأي ؛
- (و) قيام المؤسسات الحكومية جميعها بواجبها في التعامل مع المواطنين والهيئات وتقديم الخدمات لهم على أساس من المساواة التامة وعدم الاستغلال .

٣٣ - ويقوم الهيكل السياسي العام على أساس ما يلي:

- (أ) ان نظام الحكم في الاردن هو نيابي ملكي وراشي (المادة ١) من الدستور ؛
- (ب) الامة مصدر السلطات وتمارس الامة سلطاتها على الوجه المبين في الدستور (المادة ٢٤) وفصلت المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ما يلي:
- ١١' تناط السلطة التشريعية بمجلس الامة والملك ويتألف مجلس الامة من مجلسي الاعيان والنواب ؛
- ١٢' تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق الدستور ؛
- ١٣' السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الاحكام وفق القانون باسم الملك .

٢٤ - أما بالنسبة للسلطة التنفيذية (الحكومة) فإن جلالة الملك يعين رئيس الوزراء ويقيله ويقبل استقالته ويعين الوزراء ويقيلمهم ويقبل استقالتهم بناء على تنسيب رئيس الوزراء (المادة ٣٥) من الدستور . ويتألف عادة مجلس الوزراء من رئيس ومن عدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة العامة ، حيث يتولى هذا المجلس مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب الدستور ، أو أي تشريع آخر ، إلى أي شخص أو هيئة أخرى . (المواد ٤١ ، ٤٥ من الدستور) .

٣٥ - أما صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء ومجلس الوزراء فهي تعين بأنظمة يضعها مجلس الوزراء ويصادق عليها الملك (المادة ٤٥ فقرة ٢) من الدستور . ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة (المادة ٥١) ، وتطرح الثقة بالوزارة أو بأحد الوزراء أمام مجلس النواب (المادة ٥٣ فقرة ١) من الدستور .

ثالثا - الاطار القانوني العام الذي يضمن حماية
حقوق الإنسان

٣٦ - لقد جاء الميثاق الوطني ليضع التصور لدولة القانون والتعددية السياسية معتبرا أن دولة القانون هي الدولة الديمقراطية التي تلتزم بمبدأ سيادة القانون وتستمد شرعيتها وسلطانها وفعاليتها من ارادة الشعب الحرة ، وتلتزم كل السلطات فيها بتوفير الضمانات القانونية والادارية والقضائية لحماية حقوق الإنسان وكرامته وحرياته الأساسية . وفي اشارة واضحة لاهمية التطبيق الفعلي للمبادئ والقوانين بين الميثاق أن الدولة الأردنية دولة قانون بالمفهوم العصري وهي دولة المواطنين جميعا مهما اختلفت آراؤهم أو تعددت اتجاهاتهم وهي تستمد قوتها من التطبيق الفعلي المعلن لمبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص واتاحة المجال للشعب الاردني في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بجميع شؤونه .

٣٧ - ولترسيخ البنيان الديمقراطي للدولة والمجتمع ينبغي العمل على تحقيق ما يلي: (نص الميثاق على):

(أ) إنشاء هيئة مستقلة باسم ديوان المظالم بموجب قانون خاص يتولسى التفتيش الاداري وبيراقب الادارة وسلوك أشخاصها ويرفع تقارير إلى مجلس الأمة ومجلس الوزراء وفقا لاحكام الدستور والقوانين والانظمة المرعية دون أي مساس باستقلال القضاء واختصاصاته ؛

(ب) انشاء هيئة مستقلة بموجب قانون خاص لتحديث التشريعات وتطويرها ؛

(ج) انشاء محكمة دستورية تتولى تفسير الدستور والفصل المنازعات والطعون المتعلقة بدستورية القوانين والانظمة والفصل فيما تحيله المحاكم اليها من اشكالات دستورية في قضايا مرفوعة أمام تلك المحاكم ؛

(د) توحيد التشريعات المتعلقة بحالتي الطوارئ ، والطوارئ الخطيرة المنصوص عليها في الدستور ومعالجتها ؛

(هـ) رد صلاحيات مجلس الوزراء التشريعية المنصوص عليها في المادتين (١١٤ ، ١٢٠) من الدستور والمتعلقة بأنظمة الاشغال الحكومية واللوازم والخدمة المدنية إلى مجلس الأمة ؛

(ز) العمل على اجراء التعديلات الدستورية اللازمة بما يلبي متطلبات التطور ، والغاء الاحكام الدستورية التي فقدت مسوغات وجودها .

٣٨ - كما أكد الميثاق على أن للقضاء وحده الحق في البت في أي مخالفة لها علاقة بتطبيق أي من القوانين السارية .

٣٩ - وقد جاء الميثاق الوطني ليعطي ويبين المواضيع التي لم يتعرض لها الدستور مباشرة وخاصة ما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان .

٤٠ - وبيان الاطار القانوني العام الذي يضمن حماية حقوق الإنسان سوف نعرض ما يلي:

(أ) عمليا ، ان الاجهزة المختلفة في الدولة جميعها معنية بشكل مباشر وغير مباشر في حماية هذه الحقوق ولا توجد أجهزة متخصصة سواء كانت قضائية أو ادارية تعالج موضوع حقوق الإنسان وبشكل منفصل . فالمحاكم مفتوحة للجميع وهي ممنة من التدخل في شؤونها (المادة ١٠١) من الدستور ، وتمارس المحاكم النظامية في المملكة حق القضاء على جميع الأشخاص وفي جميع المواد المدنية والجزائية ، بما فيها الدعاوى التي تقيمها الحكومة أو تقام ضدها باستثناء القضايا التي قد يفوض فيها حق القضاء إلى محاكم دينية أو خاصة بموجب أحكام الدستور أو أي تشريع آخر نافذ المفعول (المادة ١٠٢) . وبهذا يكون لكل شخص الحق في اللجوء الى القضاء وبأية قضية كانت بما فيها القضايا التي تتعلق بأي انتهاك لحقوق الإنسان ؛

(ب) فصل الدستور الاردني في مواده (من ٥-٢٣) الحقوق والواجبات للأردنيين ، وجاء الميثاق الوطني ليؤكد على هذه الحقوق ويعززها ، وجاءت التشريعات الوطنية المختلفة لتفصل هذه الحقوق وطرق المحافظة عليها من مختلف جوانبها . وعمليا وجدت الحكومة أن ما ورد في تشريعاتها المختلفة جاء منسجما وسابقا ومتضمنا في بعض الأحيان نصوصا فاقت ما جاءت به الاتفاقيات الدولية ، لذلك لم تلجأ إلى اصدار هذه الاتفاقيات في وثائق منفصلة للتأكيد على هذه الحقوق ، وانما جاءت من ضمن التشريعات المختلفة ؛

(ج) ان للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الاردن أو انضم إليها قوة القانون وان لها الأسبقية على جميع القوانين المحلية باستثناء الدستور ، وان المحاكم الوطنية تعطي الأولوية للاتفاقيات الدولية ، إلا في حالة تعرض النظام العام للخطر ، ويؤكد هذا القول الحكم الصادر من محكمة التمييز رقم ٨٢/٢٢ تاريخ ٦ شباط/فبراير ١٩٨٢ والذي يقضي بأن العهود والمعاهدات الدولية تعلو على القوانين المحلية ؛

(د) اضافة لما تقوم به أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية من دور فاعل في تقرير حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تساعدنا في ذلك منابر التعليم في المؤسسات الأكاديمية المختلفة فإنه يوجد في الأردن فرع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان/فرع الأردن ، وفرع لمنظمة العفو الدولية/فرع الأردن . والحكومة الآن بصدد انشاء مركز متخصص لدراسات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، وقد شكلت لجنة ملكية من أجل هذا الغرض .

رابعاً - الاعلام وتعريف الجمهور

٤١ - ان الاجهزة الاعلامية المختلفة في الاردن (مرئية ، مسموعة ومقروءة) تعمل وبوعي تام على نشر كل ما يتعلق بحقوق الإنسان وعلى كافة الاصعدة ، حيث تقوم بذلك من خلال المواد البرمجية والاذاعية المختلفة وهي تبرز دائماً في النشرات الاخبارية وعبر الوسائل المختلفة وبصورة موسعة ومكثفة الجوانب السلبية غير الإنسانية التي تنطوي على انتهاك أي حق انتهاك أي حق من حقوق الإنسان وخاصة ما يتعلق بالتمييز العنصري أينما وجد في العالم وبخاصة ما يجري منه في جنوب افريقيا وفي الأراضي العربية المحتلة وفي كافة بقاع الأرض التي تتعرض فيها الاقليات والشعوب المستضعفة لاساليب القهر والتعذيب والممارسات غير الانسانية والحرمان من الحقوق المشروعة .

٤٢ - أما فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل فإنه وعملاً بالمادة (٤٢) من الاتفاقية فإن الحكومة الاردنية قامت وتقوم منذ توقيعها على هذه الاتفاقية بالمشاركة في الاحتفال الذي خص لهذه الغاية على مستوى عال جداً ممثلاً بحضور جلالة الملكة نورا الحسين لهذا الاحتفال ، وبمتابعة موضوع الاتفاقية منذ توقيعها وعبر وسائل الاعلام المختلفة ، حيث قامت مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ومن خلال برامجها بعرض ما يلي:

- (١) برامج الاطفال:
- ١١ عرض بعض بنود الاتفاقية خلال الاحتفال بأسبوع الطفل والملتقى الاول للطفل ؛
- ١٢ شرح لبعض بنود الاتفاقية من خلال ستوديو الاطفال ، وذلك من خلال لقاء أو أغنية أو مشهد تمثيلي ؛
- ١٣ تمت مناقشة بنود الاتفاقية وحقوق الطفل في التعليم والصحة وغيرها من خلال برنامج "بناء المستقبل" وفي أكثر من حلقة ؛
- ١٤ في خطة برامج الاطفال لعام ١٩٩٣ سيتم التعريف ببنود الاتفاقية بنداً بنداً وذلك بشكل أسبوعي من خلال البرنامج اليومي "ستوديو الاطفال" .
- (ب) البرامج العامة:
- ١١ برنامج الأسرة وذلك من خلال لقاء المختصين في المواضيع المختلفة التي تتعلق بالطفولة بشكل مباشر ؛
- ١٢ برامج اليونيسيف ، حيث تم عرض البرامج الخاصة بهذا الموضوع ؛
- ١٣ من خلال برنامج "مواجهة" باللغة الانكليزية ، حيث يتم التعريف بهذه الاتفاقية وبنودها من خلال اللقاء مع شخصيات ذات علاقة بهذا الموضوع .

٤٣ - فضلا عن ذلك قامت الصحافة الاردنية بتغطية هذا الموضوع من خلال الأخبار والتعليقات المختلفة ، وتقوم صحيفة "صوت الشعب" ومن خلال الصفحة الاسبوعية فيها

(حقوق الإنسان) والتي تتعلق بشكل عام بهذه الحقوق ، بتخصيص تلك الصفحة ولاكثر من مرة للتعريف بهذه الاتفاقية وما طرأ عليها من تطورات على الساحتين العربية والعالمية .

٤٤ - كما عقدت الندوات والمحاضرات في مختلف مناطق المملكة للتعريف بهذه الاتفاقية وبنودها . وأصبحت تدرس في الجامعات الاردنية مادة "حقوق الإنسان" كمادة اختيارية لكافة الطلبة وفي كل الكليات وذلك للتعريف بالاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بشكل عام ونشرها على أكبر عدد ممكن من الطلبة .

٤٥ - وتقوم وزارة الخارجية وبالتعاون مع الاجهزة المعنية المختلفة في اعداد التقارير الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان ، وامكانية الاطلاع على هذه التقارير متاحة لمن يشاء .
